

بنك

تحية طيبة وبعد،،،

في اطار استراتيجية البنك المركزي المصري نحو تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية خاصة متطلبات لجنة بازل، وبالإشارة إلى ورقة المناقشة السابق إصدارها في مارس ٢٠١١ بخصوص إدارة مخاطر السيولة التي تضمنت استعراضاً لها وللأساليب الكمية الجديدة لقياسها (نسبة تغطية السيولة LCR، ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR) وإلى ما تم إصداره من ورقة مُحدثة في سبتمبر ٢٠١٥ متضمنة نماذج لدراسة الأثر الكمي لبيان أثر تطبيقهما على البنوك وذلك تمهيداً للعمل بها كتعليمات رقابية مُلزمة.

تجدون سيادتكم رفق هذا التعليمات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة بعد موافقة مجلس إدارة البنك المركزي المصري عليها بجلسته المنعقدة في ١٣ يوليو ٢٠١٦ بموجب القرار التالي:  
"التزام البنوك بالتعليمات الرقابية المرفقة بشأن إدارة مخاطر السيولة اعتباراً من نهاية يوليو ٢٠١٦ وفقاً للاتي:

### أولاً: نسبة تغطية السيولة LCR

الحفاظ على حدٍ أدنى للنسبة لكل من العملة المحلية والعملات الاجنبية علي حده وفقاً للجدول الزمني التالي:

٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
%٧٠	%٨٠	%٩٠	%١٠٠

## ثانياً: نسبة صافى التمويل المستقر NSFR

- الحفاظ على حدٍ أدنى للنسبة على المستوى الإجمالي قدره ١٠٠% .
- الحفاظ على حدٍ أدنى للنسبة لكل من العملة المحلية والعملات الأجنبية على حده قدره ١٠٠%.

ويراعى الإلتزام بالحدود الموضحة بالبند ثانياً خلال فتره أقصاها ثلاث شهور إعتباراً من التاريخ المنوه عنه بعاليه " .

برجاء التكرم بالتنبيه نحو الإلتزام الكامل بالتعليمات المشار إليها ،مع موافاتنا بالبريد الإلكتروني الذي سيرسل إليه النماذج الكمية الخاصة بهاتين النسبتين علي العنوان التالي [Basel.Unit@cbe.org.eg](mailto:Basel.Unit@cbe.org.eg) وذلك في أقرب وقت ممكن .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

طارق عامر

البنك المركزي المصري



قطاع الرقابة والإشراف

## التعليمات الرقابية بشأن

إدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل III

نسبتي "تغطية السيولة LCR" و "صافي التمويل

المستقر NSFR"

## المحتويات

### الصفحة

٣	..... <u>القسم الأول: الإطار العام</u>
٣	..... ١- مقدمة
٣	..... ٢- نطاق التطبيق
٥	..... <u>القسم الثاني: المتطلبات الكمية لإدارة مخاطر السيولة</u>
٥	..... ١- <u>نسبة تغطية السيولة</u>
٥	..... ١/١ الأصول السائلة عالية الجودة
10	..... ٢/١ صافي التدفقات النقدية الخارجة
١٥	..... ٢- <u>نسبة صافي التمويل المستقر</u>
15	..... ١/٢ التمويل المستقر المتاح
17	..... ٢/٢ التمويل المستقر المطلوب
22	..... <u>القسم الثالث: المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر السيولة</u>
	..... <u>المرفقات</u>
29	..... جدول رقم (١) : مكونات نسبة تغطية السيولة
33	..... جدول رقم (٢) : مكونات نسبة صافي التمويل المستقر

## القسم الأول الإطار العام

### ١ - مقدمة

في إطار حرص البنك المركزي المصري على تطبيق أحدث الممارسات الدولية بالقطاع المصرفي المصري بهدف تعزيز قدرته التنافسية وتحسينه من الأزمات المالية المحتملة، ومواكبةً لما قامت به لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ على التوالي بتحديث ما سبق إصداره فيما يتعلق بنسبتي السيولة "نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio- LCR" و"نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio - NSFR"، فقد تقرر تطبيق تعليمات ادارة مخاطر السيولة في اطار مقررات بازل III ، والمتضمنة تطبيق نسبة تغطية السيولة - LCR بشكل تدريجي لتصل إلى ١٠٠% في عام ٢٠١٩ ، ونسبة صافي التمويل المستقر - NSFR بشكل مباشر وبحد ادنى ١٠٠%.

### ٢ - نطاق التطبيق

تسرى هذه التعليمات على جميع البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية ، على أن تلتزم البنوك بإعداد كل من نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR على أساس فردي (فروع البنك في الداخل والخارج) خلال الشهرين الأولين من كل ربع سنة وعلى أساس فردي و/أو مجمع ( تشمل المجموعة المصرفية البنك وكافة فروعها في الداخل والخارج وكافة الشركات المالية التابعة باستثناء شركات التأمين) في نهاية الربع على أن يتم العمل بهذه التعليمات اعتباراً من نهاية يوليو ٢٠١٦.

يجب على البنوك تطبيق نسبة تغطية السيولة - LCR بشكل تدريجي لكل من العملة المحلية والعملات الأجنبية كل على حده وفقاً للجدول الزمني التالي:

٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
%٧٠	%٨٠	%٩٠	%١٠٠

في حين يتعين على البنوك الالتزام مباشرة بنسبة ١٠٠% " كحدٍ أدنى لنسبة صافي التمويل المستقر " - NSFR على المستوى الإجمالي لكافة العملات (عملة محلية وعملات أجنبية معاً) ، ، ولكل من العملة المحلية والعملات الأجنبية على حده خلال فتره أقصاها ثلاث شهور اعتباراً من نهاية يوليو ٢٠١٦.

في حالة عدم الالتزام بالحدود المقررة لنسبتي السيولة وعدم اتخاذ الخطوات التصحيحية المناسبة (مثل إعادة هيكلة الأصول والالتزامات) من خلال برنامج زمني محدد من قبل البنك بالاتفاق مع قطاع الرقابة والإشراف ، يتم اتخاذ الاجراءات الاتية:

- في حالة العجز في نسبة تغطية السيولة LCR يتم توفير مصادر أموال بما يعادل مقدار العجز في مستوى الأصول السائلة عالية الجودة ويتم استثماره ضمن تلك الأصول.

- في حالة وجود عجز في نسبة صافي التمويل المستقر NSFR يلتزم البنك بتكوين رأس مال يعادل مقدار العجز في النسبة كرأس مال إضافي بالقاعدة الرأسمالية بما يؤدي للالتزام بالحد المقرر لنسبة صافي التمويل المستقر.

هذا وتستمر البنوك أيضاً في الالتزام بنسب السيولة الحالية (٢٠%) للعملة المحلية و (٢٥%) للعملات الأجنبية وذلك وفقاً للكتاب الدوري الصادر في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠ وتعديلاته الصادرة في ٢٠ مارس ٢٠٠٥، مع استمرار العمل بطريقة سلم الاستحقاقات وفقاً للكتاب الدوري الصادر في ١٧ مارس ٢٠٠٥، وذلك خلال المرحلة الأولى من تطبيق نسبي السيولة الجديدة.

## القسم الثاني

### المتطلبات الكمية لإدارة مخاطر السيولة

#### ١ - نسبة تغطية السيولة - LCR

تهدف نسبة تغطية السيولة إلى التأكد من احتفاظ البنك بقدر كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوماً قادمة في ظل سيناريو للظروف غير المواتية. ويتم حساب تلك النسبة وفقاً للمعادلة الآتية:

الأصول السائلة عالية الجودة

نسبة تغطية السيولة =

صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوماً

ويجب ألا تقل نسبة تغطية السيولة في جميع الأحوال عن ١٠٠% (في نهاية فترة التطبيق التدريجي) أو بمعنى آخر يجب أن تُساوي الأصول السائلة عالية الجودة على الأقل صافي التدفقات النقدية الخارجة المقدرة ، ومن ثم يجب على البنك أن يحافظ على هذه النسبة بصفة مستمرة ، وأن يكون على دراية بأي فجوات خلال الفترة المعنية (٣٠ يوماً) وأن يتأكد من توافر وكفاية الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية أي فجوة في التدفقات النقدية قد تطرأ في ظل الظروف غير المواتية خلال تلك الفترة.

مكونات نسبة تغطية السيولة:

١/١ الأصول السائلة عالية الجودة (البسط) .

٢/١ صافي التدفقات النقدية الخارجة (المقام) .

ويوضح الجدول رقم (١) مكونات نسبة تغطية السيولة ومعاملات الترجيح المقابلة للبنود الخاصة بها .

#### ١/١ الأصول السائلة عالية الجودة (البسط)

تُمثل الأصول السائلة عالية الجودة كافة الأصول غير المرهونة الكافية لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة (خلال ٣٠ يوم) في ظل سيناريو للظروف غير المواتية. وبصفة عامه تتكون الأصول السائلة عالية الجودة المدرجة في بسط نسبة تغطية السيولة من مستويين أساسيين (الأول والثاني) ، كما ينقسم المستوى الثاني كذلك إلى مستويين فرعيين (أ و ب) وذلك بحسب درجة جودة وسيولة الأصل. هذا ويجب ألا يتجاوز إجمالي قيمة البنود بالمستوى الثاني (المستويين أ، ب معاً) ٤٠% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة ( بسط النسبة) في حين يجب ألا يتجاوز إجمالي قيمة البنود بالمستوى الثاني (ب) ١٥% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة ( بسط النسبة).

بتعيين توافر عدد من الخصائص في أصول البنك حتى يتم الاعتماد بها كأصول سائلة عالية الجودة ، ويمكن تقسيم تلك الخصائص إلى ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي:

#### أ- خصائص أساسية

- **مخاطر منخفضة** : تتمتع الأصول ذات المخاطر المنخفضة بدرجة سيولة عالية. حيث أن الجدارة الائتمانية المرتفعة للمصدر تزيد من درجة سيولة الأصل، كما أن قصر فترة استرداد الأصل وانخفاض المخاطر القانونية وكذا انخفاض مخاطر التضخم ومخاطر أسعار الصرف، كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع سيولة الأصل.
- **سهولة التقييم ومصادقته** : تزيد درجة سيولة الأصل كلما زاد اتفاق المتعاملين بالسوق بشأن تقييمه، لذا يجب أن تكون معادلة تسعير الأصل سهلة القياس وغير مبنية على افتراضات معقدة، هذا ويجب أن تكون المدخلات المستخدمة في معادلة التسعير معلنة للجميع.
- **انخفاض درجة الارتباط بالأصول الخطرة** : ترتفع سيولة الأصل عندما لا يكون ذو ارتباط عال بأصول خطيرة أخرى، فعلى سبيل المثال من المحتمل بشكل كبير أن تكون بعض الأصول المصدرة من مؤسسات مالية غير سائلة في أوقات أزمات السيولة بالقطاع المصرفي.
- **الإدراج في سوق أوراق مالية متطور ومعترف به** : تزيد درجة سيولة الأصل عندما يُدرج في أسواق مالية متطورة ومعترف بها.

#### ب- خصائص تتعلق بالسوق

- **أسواق مالية نشطة وكبيرة** : عندما يتبين من الخبرات التاريخية أن الاسواق المدرج بها الأصول كبيره وتسمح بالتداول النشط عليها بيعاً وشراءً و يتوافر بها عدد كبير ومتنوع من المتعاملين فإن ذلك يؤدي الى انخفاض درجة التركيز بها ويزيد من درجة الاعتماد على سيولة الأصل.
- **معدلات تذبذب منخفضة** : تُعد الأصول التي تتمتع بأسعار مستقرة نسبياً وأقل عرضه لحدوث انخفاضات حاده في اسعارها مصدراً يُعتد به لمقابله اية متطلبات سيولة ، ويُمثل التذبذب في أسعار التداول مقياساً تقريبياً لتذبذب السوق ،هذا ويجب توافر سجل تاريخي يؤكد ثبات مُعطيات السوق وحجم التداول لاسيما في فترات الازمات.
- **اقتناء الأصل نظراً لجودته العالية** : عندما يتبين من الخبرات التاريخية الميل نحو اقتناء هذه الأنواع من الأصول في وقت الازمات باعتبارها ذات جودة عالية (على سبيل المثال الأدوات المالية الحكومية ذات التصنيف الائتماني المرتفع).

#### ج- خصائص تشغيلية

- يجب أن تكون الأصول عالية السيولة مملوكة للبنك وتحت تصرف إدارة الخزانة لتحويلها إلى نقدية لسد الفجوة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الأوقات التي يتعرض فيها البنك لأزمة في السيولة ، ويجب أن تكون هذه الأصول غير مرهونة وخالية من أية معوقات للتصرف فيها.
- يجب أن تكون الأصول السائلة غير مستخدمة لتغطية مراكز المتاجرة لدى البنك أو كضمانة ويجب أن تُدار هذه الأصول بهدف واضح ووحيد وهو الاستخدام كمصدر سيولة احتياطي.
- يجب أن تكون الأصول السائلة عالية الجودة تحت سيطرة الإدارة أو الإدارات المسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة بالبنك، ويجب أن يقوم البنك بشكل دوري بتسييل جانب من هذه الأصول في السوق سواء من خلال



إجراء عمليات بيع نهائي أو عمليات إعادة الشراء لاختبار إمكانية استخدام هذه الأصول كمصدر سيولة إضافي عند الضرورة .

ونوضح فيما يلي مكونات بسط نسبة تغطية السيولة مع معاملات الترويج المقابلة لها:

### ١/١/١ المستوى الأول (يُعطى معامل ترويج ١٠٠%) ويشمل الآتي :

١/١/١/١ النقدية : يتضمن هذا البند إجمالي رصيد النقدية بما في ذلك نقدية الخزينة، نقدية بالطريق، عملات معاونة، شيكات .

٢/١/١/١ أرصدة احتياطية لدى البنك المركزي المصري<sup>١</sup> : تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي (متضمنة فائض الاحتياطي - إن وجد) وكذا الودائع بالعملة الأجنبية في إطار نسبة الـ ١٠% لدى البنك المركزي المصري.

٣/١/١/١ ودايع لمدة ليلة واحدة لدى البنك المركزي المصري.

٤/١/١/١ أدوات دين متداولة في الأسواق المالية ذات وزن مخاطر صفر ٢%: تتضمن أدوات الدين المُصدرة أو المضمونة من جهات سيادية أجنبية ، بنوك مركزية أجنبية ، بنك التسويات الدولية ، صندوق النقد الدولي ، البنك المركزي الأوروبي وحكومات دول الاتحاد الأوروبي ، وبنوك التنمية متعددة الأطراف ، على أن تستوفي تلك الأدوات الشروط التالية :

- يتم تداولها في أسواق مالية كبيرة ونشطة ذات مستوى تركيز منخفض.
- تكون غير مُصدرة من مؤسسة مالية أو أي وحدات شقيقة أو تابعة لها.
- يكون لهذه الأدوات المالية سجل تاريخي يؤكد أنها مصدر يُعتد به للسيولة في الأسواق ولاسيما في ظل ظروف سوق غير مواتية.

٥/١/١/١ أدوات دين (متضمنة أذون خزانية<sup>٢</sup>) متداولة مُصدرة من الحكومة المصرية أو البنك المركزي المصري

بالعملة المحلية: تتضمن اذون الخزانية (بما فيها الأذون الخاصة بعمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع - Reverse Repo - ويستبعد منها أذون الخزانية الخاصة بعمليات البيع مع الالتزام بإعادة الشراء - Repo)، السندات الحكومية وأي أدوات دين أخرى صادرة عن تلك الجهات ومتداولة في الأسواق الثانوية .

٦/١/١/١ أدوات دين (متضمنة أذون خزانية) متداولة مُصدرة من الحكومة المصرية أو البنك المركزي

المصري بالعملة الأجنبية: تتضمن أذون الخزانية (مع الإلتزام بذات المعالجة الخاصة بعمليات الشراء مع الإلتزام بإعادة البيع Reverse Repo وعمليات البيع مع الإلتزام بإعادة الشراء - Repo الموضحة بالبند ٥/١/١/١ ) ، السندات الحكومية، شهادات الإيداع وأي أدوات دين

<sup>١</sup> يستبعد من الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي قيمة شهادات الإيداع ذات أجل استحقاق يتبقى ٣٠ يوم فأقل .

<sup>٢</sup> وفقاً لمقررات بازل وطبقاً لمؤسسات التصنيف الائتماني الأربعة المعترف بها ضمن التعليمات الرقابية بشأن "الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل" الصادرة في ديسمبر ٢٠١٢ والشروط الواردة في هذا الشأن.

<sup>٣</sup> تُدرج أذون الخزانية بالقيمة الحالية وفقاً للمعادلة التالية: القيمة الاسمية \* (١ - متوسط معدل العائد لأخر اصدار للأذون لنفس الاجل) × (الفترة المتبقية للاسترداد/٣٦٥))

أخرى صادرة عن تلك الجهات ، هذا ويتم أخذ قيمة تلك الأدوات الى الحد الذي يقابله صافي تدفقات نقدية خارجة ناتجة عن أنشطة البنك بتلك العملات الأجنبية في ظل ظروف غير مواتية.

٧/١/١ أدوات دين ( متضمنة أذون خزائنة) متداولة صادرة من الدولة الأم التابع لها البنك وبعملة هذه الدولة وذلك في حالة فروع البنوك الأجنبية والبنوك التابعة لبنوك أجنبية : تتضمن أذون الخزائنة مع الإلتزام بذات المعالجة الخاصة بعمليات الـ Reverse Repo وعمليات الـ Repo الموضحة بالبند ٥/١/١ ) ، السندات الحكومية وأي أدوات دين أخرى صادرة عن الجهات السيادية أو البنك المركزي للدولة الأم وذلك بغض النظر عن وزن مخاطر تلك الادوات.

٢/١/١ **المستوى الثاني (بحد أقصى ٤٠% من بسط النسبة – بعد تطبيق معاملات الترحيح)**

**أولاً: المستوى الثاني (أ) (يُعطى معامل ترحيح ٨٥%) ، ويتضمن ما يلي :**

١/٢/١/١ أدوات دين متداولة في الأسواق المالية ذات وزن مخاطر ٢٠% : المُصدرة أو المضمونة من جهات سيادية أجنبية ، بنوك مركزية أجنبية ، وبنوك التنمية متعددة الأطراف ، على أن تستوفى تلك الأدوات الشروط التالية:

- يتم تداولها في أسواق مالية كبيرة ونشطة ذات مستوى تركيز منخفض.
- تكون غير مُصدرة من مؤسسة مالية أو أي وحدات شقيقة أو تابعة لها.
- يكون لهذه الأدوات المالية سجل تاريخي يؤكد أنها مصدر يُعتمد به للسيولة ولاسيما في ظل ظروف سوق غير مواتية ، بمعنى أن أقصى انخفاض لأسعار هذه الأدوات لم يتعدى ١٠% أو أقصى معدل خصم تم عليها لم يتعدى ١٠% على مدار ٣٠ يوم خلال فترة موازية ذات أزمة سيولة حادة.

٢/٢/١/١ أدوات دين مُصدرة من هيئات عامة وشركات والسندات المغطاة<sup>٤</sup> : على أن تستوفى الشروط التالية:

- بالنسبة لأدوات الدين المُصدرة من الشركات والهيئات يجب ألا تكون صادرة من أى مؤسسة مالية<sup>٥</sup> أو أي من الوحدات الشقيقة أو التابعة لها.
- بالنسبة للسندات المغطاة يجب ألا تكون مُصدرة من البنك ذاته أو أي من الوحدات الشقيقة له .
- يتم تداولها في أسواق مالية كبيرة ونشطة ذات مستوى تركيز منخفض .
- تكون ذات تقييم ائتماني طويل الأجل - AA أو أعلى<sup>٦</sup> أو في حالة عدم وجود تقييم طويل الأجل ، يكون للورقة تقييم قصير الأجل موازى للتقييم طويل الأجل اعلاه أو ليس لها تقييم ائتماني من

<sup>٤</sup> هي سندات تُعطى حماية لحاملها بقوة القانون في حالة اخفاق الطرف المُصدر، حيث تستثمر الحويلة منها في أصول قادرة على أن تدر تدفقات مالية تضمن تغطية قيمة تلك السندات والعائد عليها.

<sup>٥</sup> تشمل البنوك ، شركات الصرافة ، الشركات التي تمارس نشاط التمويل العقاري وشركات التوريد ، الشركات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي ، والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وشركات التأمين .

<sup>٦</sup> وفقاً لمقررات بازل وطبقاً للتصنيفات الصادرة عن مؤسسات التصنيف الائتماني الأربعة المعترف بها ضمن التعليمات الرقابية بشأن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل<sup>٦</sup> الصادرة في ديسمبر ٢٠١٢ والشروط الواردة في هذا الشأن.

مؤسسة تصنيف ائتمان خارجية معترف بها ولكنها مصنفة بواسطة البنك على انها ذات احتمال للإخفاق موازى لتصنيف ائتماني - AA على الأقل .

- يكون لهذه الأدوات المالية سجل تاريخي يؤكد أنها مصدر سيولة يُعتمد به في الأسواق ولاسيما في ظل ظروف سوق غير مواتية ، بمعنى أن أقصى انخفاض لأسعار هذه الأدوات أو أقصى معدل خصم لم يتعدى ١٠% على مدار ٣٠ يوم خلال فترة موازية ذات أزمة سيولة حادة .

ثانياً: المستوى الثاني (ب) بحد أقصى ١٥% من بسط النسبة - بعد تطبيق معاملات الترجيح - (تعطى معاملات ترجيح تتراوح بين ٧٥% و ٥٠%)، وذلك على النحو التالي :

٣/٢/١/١ سندات توريق مستثمر فيها ناشئة عن قروض عقارية لأغراض سكنية (تعطى معامل ترجيح ٧٥%) : يجب أن تستوفى هذه السندات الشروط التالية:

- تكون غير مُصدرة من البنك ذاته أو الوحدات الشقيقة أو التابعة له .
- يتم تداولها في أسواق كبيرة ونشطة ذات مستوى تركيز منخفض.
- تكون ذات تقييم ائتماني طويل الأجل صادر عن مؤسسة تصنيف ائتمان خارجية معترف بها لا يقل عن AA أو في حالة عدم وجود تقييم طويل الأجل، يكون لتلك السندات تقييم قصير الأجل موازى للتقييم طويل الأجل سالف الذكر .
- يكون لتلك السندات سجل تاريخي يؤكد أنها مصدر يُعتمد به للسيولة في الأسواق ولاسيما في ظل ظروف سوق غير مواتية ، بمعنى أن أقصى انخفاض لأسعار هذه الأدوات لم يتعدى ٢٠% أو أقصى معدل خصم تم عليها لم يتعدى ٢٠% على مدار ٣٠ يوم خلال فترة موازية ذات أزمة سيولة حادة.
- يظل مالك العقار مسئول عن تغطية أي عجز بين القيمة البيعية للعقار المرهون وقيمة القرض الممنوح له في حالة مصادره . كما يجب ألا تتجاوز قيمة القروض السكنية (التي تم إصدار تلك السندات بموجبها) ٨٠% من قيمة العقارات في المتوسط عند إصدار تلك السندات .
- التزام مُصدري هذه السندات بمتابعة القروض العقارية لأغراض سكنية (التي تم إصدار تلك السندات بموجبها) لحماية حقوق المستثمرين في هذه السندات .

٤/٢/١/١ أدوات دين مُصدرة من هيئات عامة وشركات - بخلاف تلك المدرجة بالمستوى الثاني (أ) (٥٠%) على أن تستوفى الشروط التالية:

- غير مُصدرة من مؤسسة مالية أو أي من الوحدات الشقيقة أو التابعة لها .
- متداولة في أسواق كبيرة ونشطة ذات مستوى تركيز منخفض .
- ذات تقييم ائتماني طويل الأجل صادر عن مؤسسة تصنيف ائتمان خارجية معترف بها يتراوح بين A+ و - BBB أو في حالة عدم وجود تقييم طويل الأجل ، يكون للورقة تقييم قصير الأجل موازى للتقييم طويل الأجل سالف الذكر أو ليس لها تقييم ائتماني من مؤسسة تصنيف ائتمان خارجية معترف بها ولكنها مصنفة بواسطة البنك بأنها ذات احتمال للإخفاق موازى لتصنيف ائتماني يتراوح بين A+ و - BBB .

▪ يكون لهذه الأدوات سجل تاريخي يؤكد أنها مصدر يُعتد به للسيولة في الأسواق ولاسيما في ظل ظروف غير مواتية ، بمعنى أن أقصى انخفاض لأسعار هذه الأسهم لم يتعدى ٢٠% أو أقصى معدل خصم تم عليها لم يزيد عن ٢٠% على مدار ٣٠ يوم خلال فترة موازية ذات أزمة سيولة حادة .

٥/٢/١/١ أسهم عادية (٥٠%) : يجب أن تستوفى هذه الأسهم الشروط التالية:

- غير مُصدرة من مؤسسة مالية أو أي من الوحدات الشقيقة أو التابعة لها .
- متداولة في أسواق كبيرة ونشطة ذات مستوى تركيز منخفض .
- مدرجة في المؤشر الرئيسي بالبورصة المصرية (EGYX) أو المؤشر الرئيسي بالدولة الأم في حالة فروع البنوك الأجنبية والبنوك التابعة لبنوك أجنبية .
- مُصدرة بالجنيه المصري أو بعملة الدولة الأم التابع لها البنك في حالة فروع البنوك الأجنبية والبنوك التابعة لبنوك أجنبية.
- أن يكون لهذه الأسهم سجل تاريخي يؤكد أنها مصدر يُعتد به للسيولة في الأسواق ولاسيما في ظل ظروف غير مواتية ، بمعنى أن أقصى انخفاض لأسعار هذه الأسهم لم يتعدى ٤٠% على مدار ٣٠ يوم خلال فترة موازية ذات أزمة سيولة حادة .

## ٢/١ صافي التدفقات النقدية الخارجة (المقام)

تتمثل صافي التدفقات النقدية الخارجة المقدرة في إجمالي الرصيد المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة مطروحاً منه إجمالي الرصيد المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة وذلك في ظل سيناريو للظروف غير المواتية خلال الفترة المعنية (٣٠ يوماً)، ويتمثل إجمالي الرصيد المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة في الأرصدة القائمة للفئات المختلفة للالتزامات مرجحه بنسب مفترضة من المتوقع أن يتم سحبها من قبل الدائنين، وكذا مرجحه بنسب محددة متوقع سحبها بالنسبة للبنود المختلفة خارج الميزانية، كما يتمثل إجمالي الرصيد المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة في الأرصدة القائمة مرجحه بنسب تعكس التدفقات الداخلة المتوقعة ، وذلك في ظل سيناريو للظروف غير المواتية. هذا ويجب ألا يتجاوز إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المقدرة عن ٧٥% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المقدرة.

ونوضح فيما مكونات مقام نسبة تغطية السيولة مع معاملات الترجيح المقابلة لها:

### أولاً: التدفقات النقدية الخارجة وتتمثل في البنود التالية:

١/٢/١ ودائع الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً:

تتضمن ودائع "الأفراد الطبيعيين" وودائع كل من " المنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً" <sup>٧</sup> وتنقسم تلك الودائع إلى:

<sup>٧</sup> وفقاً للتعريف المذكور بالكتاب الدوري الصادر بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١٥ بشأن اصدار تعريف للشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

١/١/٢/١ ودائع ليس لها تاريخ استحقاق (تتضمن ودائع تحت الطلب ، ودايع التوفير ، غطاءات الاعتمادات المستندية) والودائع لأجل / بإخطار / المجددة ذوى فترة استحقاق متبقية ٣٠ يوم فأقل (أو تلك التي تتضمن خيار ضمني يؤدي إلى تخفيض أجل الاستحقاق إلى ٣٠ يوم أو أقل) ، وتقسم الى:

▪ ودايع مستقرة (تُعطى معامل ترجيح ١٠%)

▪ ودايع أقل استقراراً (تُعطى معامل ترجيح ١٥%)

هذا ويتم حساب الجزء المستقر والجزء الأقل استقراراً من تلك الودائع وفقاً لحساب معامل الانحراف المعياري عن متوسط قيمتها خلال ٣ سنوات سابقة ويتم حسابها تلقائياً وفقاً للنموذج المُعد في هذا الشأن.

٢/١/٢/١ شهادات الادخار ذات أجل استحقاق متبقى ٣٠ يوم فأقل (تُعطى معامل ترجيح صفر %).

٣/١/٢/١ أنواع الودائع المختلفة / شهادات الادخار ذات أجل استحقاق متبقى أكثر من ٣٠ يوم (تُعطى معامل ترجيح ٠%).

٢/٢/١ التمويل غير المضمون (الودائع ، القروض والتسهيلات ،...) الممنوح من جهات أخرى بخلاف الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً:

يتضمن هذا البند الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق أو التي تستحق خلال ٣٠ يوم (أو التي تتضمن خيار ضمني يؤدي إلى تخفيض أجل الاستحقاق إلى ٣٠ يوم أو أقل) ، وكذا أقساط التمويل غير المضمون الممنوح للبنك (مثل القروض) التي تستحق خلال ٣٠ يوم. ويمكن تقسيم ذلك البند الى الآتي:

١/٢/٢/١ ودائع لأغراض تشغيلية (تُعطى معامل ترجيح ٢٥%)

تتمثل في الودائع تحت الطلب لكافة الجهات (بخلاف الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً) والحسابات الجارية المستحقة للبنوك (شاملة البنك المركزي المصري) .

٢/٢/٢/١ ودائع ليست لأغراض تشغيلية والتمويل الممنوح للبنك

تتمثل في الودائع التي ليس تاريخ استحقاق (تتضمن ودائع التوفير وغطاءات الاعتمادات المستندية) والودائع لأجل / بإخطار والودائع المجددة وأي ودائع أخرى تستحق خلال ٣٠ يوم (أو تلك التي تتضمن خيار ضمني يؤدي إلى تخفيض أجل الاستحقاق إلى ٣٠ يوم أو أقل) وكذا أقساط التمويل غير المضمون الممنوح للبنك (مثل القروض) والمستحقة خلال ٣٠ يوم ، وتكون تلك البنود من الجهات الآتية:

▪ الشركات غير المالية ، الجهات السيادية المصرية والأجنبية ، الهيئات العامة ، البنك المركزي

المصري والبنوك المركزية الأجنبية ، وبنوك التنمية متعددة الاطراف (تُعطى معامل ترجيح ٤٠%) .

▪ جهات أخرى بخلاف المذكورة أعلاه ومنها البنوك (فيما عدا البنوك المركزية) ومؤسسات مالية أخرى

(مثل شركات التأمين ، إدارة صناديق الاستثمار ، التأجير التمويلي ، الأوراق المالية ، ... الخ)

(تُعطى معامل ترجيح ١٠٠%).

٣/٢/١ السندات المُصدرة من البنك ذاته (غير المضمونة) بغض النظر عن حائزها والتي تستحق خلال ٣٠ يوم (تُعطى معامل ترجيح ١٠٠%) .

٤/٢/١ التمويل غير المضمون (الودائع ، أقساط القروض والتسهيلات ، السندات المُصدرة ، ..) الممنوح للبنك من الجهات المذكورة أعلاه ضمن بند ٢/٢/١ التي تستحق بعد ٣٠ يوم (يُعطى معامل ترجيح ٠%) .

٥/٢/١ ما يستحق خلال ٣٠ يوم من التمويل المضمون المقدم للبنك (مثل القروض ، التسهيلات الائتمانية ، السندات المُصدرة) : (يُعطى معاملات ترجيح تتراوح ما بين صفر% و ١٠٠% وفقاً للضمانة / الطرف المقابل) وفيما يلي تفاصيل ذلك البند :

١/٥/٢/١ التمويل المقدم من البنك المركزي المصري بغض النظر عن نوع الضمانة (مثل عمليات البيع مع الالتزام بإعادة الشراء (Repos) أو التمويل المقدم من أي طرف مقابل آخر على أن يكون مضمون بأدوات مالية بذات مواصفات وجودة أصول المستوى الأول من بسط النسبة (يُعطى معامل ترجيح صفر %).

٢/٥/٢/١ التمويل المقدم من أي طرف مقابل بضمان أدوات مالية بذات مواصفات الأصول بالمستوى الثاني (أ) من بسط النسبة (تُعطى معامل ترجيح ١٥%) .

٣/٥/٢/١ التمويل المقدم من جهات سيادية مصرية أو بنوك التنمية متعددة الاطراف بضمان أدوات مالية ليست بجودة تلك المدرجة بالمستوى الأول أو المستوى الثاني (أ) من بسط النسبة (يُعطى معامل ترجيح ٢٥%) .

٤/٥/٢/١ التمويل المقدم من أي طرف مقابل (بخلاف الجهات السيادية المصرية أو بنوك التنمية متعددة الاطراف) بضمان سندات توريق مستثمر فيها ناشئة عن قروض عقارات سكنية بذات جودة ومواصفات تلك المدرجة بالمستوى الثاني (ب) من بسط النسبة (يُعطى معامل ترجيح ٢٥%) .

٥/٥/٢/١ التمويل المقدم من أي طرف مقابل (بخلاف الجهات السيادية المصرية أو بنوك التنمية متعددة الاطراف) بضمان أدوات مالية بذات مواصفات وجودة الأصول المدرجة بالمستوى الثاني (ب) من بسط النسبة بخلاف سندات توريق مستثمر فيها ناشئة عن قروض عقارات سكنية (يُعطى معامل ترجيح ٥٠%) .

٦/٥/٢/١ عمليات التمويل المضمونة الأخرى (يُعطى معامل ترجيح ١٠٠%) .

٦/٢/١ صافى التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن عقود المشتقات (تُعطى معامل ترجيح ١٠٠%) :

■ يتم الحصول على صافى التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن عقود المشتقات بعد عمل مقاصة<sup>٨</sup> بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلية خلال ٣٠ يوم الناتجة عن عقود مشتقات على أن تكون النتيجة صافى تدفقات خارجة .

٧/٢/١ التزامات عرضية وارتباطات

١/٧/٢/١ الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية غير القابلة للإلغاء و حدود السيولة<sup>٩</sup> الممنوحة من البنك (بغض النظر عن آجل الاستحقاق) وتتضمن كل من:

■ حدود السيولة والائتمان الممنوحة للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة جداً (تُعطى معامل ترجيح ٥%)

<sup>٨</sup> يتم عمل مقاصة فقط عندما تكون تلك العقود مع نفس الطرف المقابل ووفقاً لاتفاق تصفية بين البنك والطرف المقابل .

<sup>٩</sup> حدود الائتمان: هي تسهيلات تمنح للملاء، او البنوك أخرى بغرض استخدامها في تمويل عمليات اعتيادية وذات آجال تتجاوز ٣ اشهر ، أما حدود السيولة فهي عبارة عن تسهيلات ذات آجال قصيرة تتراوح ما بين يوم واحد و ٣ أشهر وتهدف الى توفير السيولة اللازمة لمواجهة ظروف طارئة تؤثر سلباً على أوضاع السيولة.

- حدود الائتمان للشركات غير المالية ، الهيئات العامة ، الجهات السيادية ، البنوك المركزية ، بنوك التنمية متعددة الأطراف (تُعطى معامل ترجيح ١٠%)
- حدود السيولة للشركات غير المالية ، الهيئات العامة ، الجهات السيادية ، البنوك المركزية ، بنوك التنمية متعددة الأطراف (تُعطى معامل ترجيح ٣٠%)
- حدود السيولة والائتمان للبنوك (تُعطى معامل ترجيح ٤٠%)
- حدود الائتمان الممنوحة لمؤسسة مالية بخلاف البنوك (تُعطى معامل ترجيح ٤٠%)
- حدود السيولة الممنوحة لمؤسسة مالية بخلاف البنوك (تُعطى معامل ترجيح ١٠٠%)
- حدود السيولة والائتمان لجهات أخرى (تُعطى معامل ترجيح ١٠٠%)
- ٢/٧/٢/١ الجزء غير المستخدم من حدود الائتمان القابلة للإلغاء (تُعطى معامل ترجيح ٥%).
- ٣/٧/٢/١ خطابات ضمان - بالصافي بعد استبعاد الغطاءات النقدية - (تُعطى معامل ترجيح ٥%)
- ٤/٧/٢/١ اعتمادات مستنديه استيراد وكذا اعتمادات تصدير معززة - بالصافي بعد استبعاد الغطاءات النقدية - (تُعطى معامل ترجيح ٥%)
- ٥/٧/٢/١ أي التزامات عرضية وارتباطات أخرى (تُعطى معامل ترجيح ١٠٠%) : تشمل أوراق مقبولة عن تسهيلات موردين، أوراق تجارية معاد خصمها، ، التزامات محتملة أخرى ، ارتباطات رأسمالية ، ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي ، ارتباطات مطالبات قضائية .
- ٨/٢/١ التدفقات النقدية الخارجة الأخرى التي تستحق خلال ٣٠ يوم (تُعطى معامل ترجيح ١٠٠%)  
تتضمن التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن البنود التالية (ما يستحق خلال ٣٠ يوم):
- العوائد المستحقة عن الودائع لديه .
- العوائد المستحقة عن التمويل الممنوح للبنك - سواء مضمون أو غير مضمون .
- الكوبونات المستحقة عن السندات المُصدرة من البنك .
- توزيعات أرباح البنك المستحقة عليه .
- أي تدفقات نقدية خارجة أخرى تستحق خلال ٣٠ يوم .

#### ثانياً: التدفقات النقدية الداخلة وتمثل في البنود التالية:

- ٩/٢/١ تدفقات داخلة من القروض والتسهيلات المنتظمة الممنوحة للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً: (تُعطى معامل ترجيح ٥٠%) : تتضمن ما يستحق تعاقدياً خلال ٣٠ يوم من القيمة الأصلية والعوائد الخاصة بتلك القروض والتسهيلات المنتظمة .

#### ١٠/٢/١ تدفقات داخلة من القروض والتسهيلات المنتظمة الممنوحة للجهات التالية:

- الشركات غير المالية (تُعطى معامل ترجيح ٥٠%)
- الجهات السيادية وبنوك التنمية متعددة الأطراف (تُعطى معامل ترجيح ٥٠%)
- الهيئات العامة (تُعطى معامل ترجيح ٥٠%)

▪ البنوك ، المؤسسات المالية الأخرى ، البنوك المركزية (تُعطى معامل ترجيح ١٠٠%)  
وتتضمن هذه التدفقات ما يستحق تعاقدياً خلال ٣٠ يوم من القيمة الأصلية والعوائد الخاصة بالقروض والتسهيلات  
المنتظمة للجهات المذكورة بعالية .

١١/٢/١ عمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع التي تستحق خلال ٣٠ يوم (تُعطى معامل ترجيح ٠%).

١٢/٢/١ الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية وحدود السيولة غير القابلة للإلغاء الممنوحة للبنك ذاته من أي جهة  
بخلاف البنك المركزي المصري (تُعطى معامل ترجيح ٠%).

١٣/٢/١ الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية وحدود السيولة غير القابلة للإلغاء الممنوحة للبنك ذاته من البنك  
المركزي المصري (تُعطى معامل ترجيح ١٠٠%).

١٤/٢/١ ودائع لدى البنوك (بخلاف البنك المركزي) والمؤسسات المالية الأخرى (التي تستحق خلال ٣٠ يوم أو ليس لها  
تاريخ استحقاق):

▪ لأغراض تشغيلية (تُعطى معامل ترجيح ٠%) تتمثل في الحسابات الجارية لدى البنوك (بخلاف البنك المركزي)  
والودائع تحت الطلب لدى مؤسسات مالية أخرى .

▪ ليست لأغراض تشغيلية (تُعطى معامل ترجيح ١٠٠%) وتتمثل في أي ودائع أخرى (بخلاف الودائع تحت  
الطلب والحسابات الجارية) لدى البنوك - فيما عدا البنك المركزي - والمؤسسات المالية الأخرى ذات فترة  
استحقاق متبقية ٣٠ يوم فأقل.

١٥/٢/١ ودائع لدى البنك المركزي المصري - بخلاف الأرصدة الاحتياطية والودائع لمدة ليلة واحدة - ذات فترة استحقاق  
متبقية ٣٠ يوم فأقل (تُعطى معامل ترجيح ١٠٠%).

١٦/٢/١ صافي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة للمشتقات (تُعطى معامل ترجيح ١٠٠%)

يتم الحصول على صافي التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن عقود المشتقات بعد عمل مقاصة<sup>١١</sup> بين التدفقات  
النقدية الداخلة والخارجة خلال ٣٠ يوم الناتجة عن عقود مشتقات على أن تكون النتيجة صافي تدفقات داخلة .

١٧/٢/١ التدفقات النقدية الداخلة الأخرى التي تستحق خلال ٣٠ يوم (تُعطى معامل ترجيح ١٠٠%)

تتضمن التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن البنود التالية (ما يستحق خلال ٣٠ يوم):

- السندات المشتراه غير المستوفاة لشروط بسط النسبة.
- عوائد مستحقة للبنك عن الودائع لدى البنوك ، المؤسسات المالية الأخرى والبنك المركزي المصري.
- الكوبونات المستحقة للبنك عن أي سندات مشتراه .
- توزيعات أرباح مستحقة للبنك عن أسهم مستثمر فيها.
- أي تعاقبات تدفقات نقدية داخلة أخرى تستحق خلال ٣٠ يوم .

<sup>١١</sup> يتم عمل مقاصة فقط عندما تكون تلك العقود مع نفس الطرف المقابل ووفقاً لاتفاق تصفية بينهما.



## ٢ - نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR)

تمثل نسبة صافى التمويل المستقر العلاقة بين التمويل المستقر المتاح " Available Stable Funding – ASF (بسط النسبة) والتمويل المستقر المطلوب Required Stable Funding – RSF " (مقام النسبة) ، حيث تعمل النسبة على مواجهة عدم توافق هيكل التمويل طويل الاجل من خلال حث البنوك على استخدام مصادر أموال مستقرة طويلة الاجل لفترة تمتد لمدة عام علي الأقل وذلك لتغطية التوظيفات في الاصول وأي مطالبات تمويلية تنتج عن الالتزامات خارج الميزانية مما يساعد البنك على هيكله مصادر الاموال لديه، ويجب ألا تقل هذه النسبة عن ١٠٠ % بصفة دائمة. ويتم حساب تلك النسبة وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{نسبة صافى التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

### مكونات نسبة صافى التمويل المستقر

١/٢ التمويل المستقر المتاح Available Stable Funding – ASF (بسط النسبة)

٢/٢ التمويل المستقر المطلوب Required Stable Funding – RSF (مقام النسبة)

ويوضح الجدول رقم (٢) مكونات نسبة صافى التمويل المستقر ومعاملات الترجيح المقابلة للبنود الخاصة بها .

### ١/٢ التمويل المستقر المتاح (بسط النسبة)

يعتمد قياس التمويل المستقر المتاح على مدى استقرار مصادر تمويل البنك المتمثلة في بنود القاعدة الرأسمالية والالتزامات المتاحة والمستقرة التي تمتد لمدة عام علي الأقل. ويتم حساب قيمة التمويل المستقر المتاح من خلال تصنيف بنود القاعدة الرأسمالية والالتزامات ضمن فئات مختلفة كما هو موضح أدناه ، ثم ترجيح رصيد كل فئة بمعامل ترجيح بهدف تحديد قيمة التمويل المستقر المتاح لكل فئة وفقاً لمعاملات تأخذ في الاعتبار الأجل المتبقي لتلك المصادر واحتمالات سحبها.

ونوضح فيما يلي مكونات التمويل المستقر المتاح مع معاملات الترجيح المقابلة لها :

١/١/٢ الالتزامات وحقوق الملكية ذات معامل ترجيحي ١٠٠%

تتضمن تلك الفئة :

١/١/٢/٢ القاعدة الرأسمالية<sup>١١</sup> وتتمثل في :

- الشريحة الاولى<sup>١٢</sup> قبل الاستيعادات مع خصم بند "عناصر لا يعتد بها" المتمثل في كل من رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع واحتياطي فروق ترجمة العملات الاجنبية إذا كانا سالبين.
- الشريحة الثانية قبل الاستيعادات مع خصم أدوات الشريحة الثانية ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة (مثل القروض والودائع المساندة والادوات المالية المختلطة).

<sup>١١</sup> وفقاً للتعليمات الرقابية بشأن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل والنموذج المعد في هذا الشأن الصادرة في ديسمبر ٢٠١٢ والشروط الواردة في هذا الشأن.

<sup>١٢</sup> تتضمن رأس المال الأساسي المستمر قبل الاستيعادات ورأس المال الأساسي الإضافي.

٢/١/١/٢ أدوات رأسمالية أخرى ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر لا يوجد بها أي خيار صريح أو ضمني يؤدي إلى تخفيض الأجل المتوقع إلى أقل من سنة ، وتتضمن تلك الادوات:

▪ الأدوات الرأسمالية (مثل القروض/الودائع المساندة) ذات فترة استحقاق متبقية أكثر من سنة بخلاف التي تم إدراجها ضمن بند (١/١/٢) .

▪ الجزء الذي لم يُدرج من مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة<sup>١٣</sup> ضمن الشريحة الثانية من القاعدة الرأسمالية (إن وجد).  
▪ جميع أرصدة "الاحتياطات"<sup>١٤</sup> التي لم يتم إضافتها.

٣/١/١/٢ الالتزامات الأخرى والودائع والقروض الممنوحة للبنك ( مضمونة وغير مضمونة ) ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر\_التي تتضمن ودائع العملاء ، تسهيلات وودائع مستحقة للبنوك ، التمويل الممنوح للبنك متمثل على سبيل المثال في قروض أو سندات مصدرة أو شهادات إيداع مصدرة واي التزامات أخرى ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر (متضمنة التزامات ضريبية مؤجلة ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر) .

#### ٢/١/٢ ودائع الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً ذات معامل ترجيحي ٩٠% و ٨٥%

تتضمن ودائع كل من الأفراد الطبيعيين وودائع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً التي ليس لها تاريخ استحقاق (مثل ودائع تحت الطلب ، وودائع التوفير ، غطاءات الاعتمادات المستندية )، وودائع لأجل وبأخطار، شهادات الادخار والودائع المجمدة ذات فترة استحقاق متبقية اقل من سنة ، وتتقسم تلك الودائع الى:

١/٢/١/٢ وودائع مستقرة ذات معامل ترجيحي ٩٠%.

٢/٢/١/٢ وودائع أقل استقراراً ذات معامل ترجيحي ٨٥%.

ويتم حساب قيمة الودائع المستقرة والاقبل استقرار وفقاً لطريقة الانحراف المعياري عن متوسط وودائع الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً خلال ٣ سنوات سابقة وذلك وفقاً لنموذج معد بهذا الشأن.

#### ٣/١/٢ الالتزامات ذات معامل ترجيحي ٥٠%

١/٣/١/٢ وودائع لأغراض تشغيلية متمثلة في الحسابات الجارية المستحقة للبنك المركزي والبنوك ، وودائع تحت الطلب (من كافة الجهات بخلاف وودائع الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً).

٢/٣/١/٢ التمويل الممنوح (تتضمن الودائع) من الشركات غير المالية ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة.

٣/٣/١/٢ التمويل الممنوح (الودائع ، والقروض ، والتسهيلات،.....) من الجهات السيادية المصرية والأجنبية، والهيئات العامة وبنوك التنمية متعددة الأطراف ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة.

٤/٣/١/٢ التمويل الممنوح (الودائع ، والقروض ، والتسهيلات،.....) من البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ذات فترة استحقاق متبقية تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة.

<sup>١٣</sup> وذلك في حالة ان المخصص المكون لتغطية خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة يزيد عن ١٠,٢٥% من إجمالي المخاطر الائتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة.

<sup>١٤</sup> متضمنة باقي أرصدة الاحتياطات الأخرى (مثل احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة ،.....).

٥/٣/١/٢ مصادر تمويل أخرى ذات فترة استحقاق متبقية تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة (مثل شهادات الإيداع المصدرة وأدوات دين مصدرة) بالإضافة الى "التزامات ضريبية مؤجلة" ذات فترة استحقاق متبقية تتراوح بين ٦ اشهر وأقل من سنة.

#### ٤/١/٢ الالتزامات ذات معامل ترجيحي ٠%

١/٤/١/٢ التمويل الممنوح (الودائع ، القروض والتسهيلات ،.....) من البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ اشهر.

٢/٤/١/٢ مصادر تمويل أخرى ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر (مثل عمليات بيع اذون الخزانة مع الالتزام بإعادة الشراء، شهادات الإيداع المصدرة وأدوات دين مصدرة) بالإضافة الى "التزامات ضريبية مؤجلة" ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر.

٣/٤/١/٢ صافي قيمة عمليات المشتقات: يتم حسابها على اساس تكلفة الاستبدال<sup>١٥</sup> Replacement cost وفقا لطريقة القيمة السوقية السائدة Marking to Market (اذا كانت تكلفة الاستبدال للمشتقات في جانب الالتزامات اكبر منها في جانب الاصول).

٤/٤/١/٢ الالتزامات الأخرى التي ليس لها تاريخ استحقاق.

#### ٢/٢ التمويل المستقر المطلوب (مقام النسبية)

يعتمد قياس التمويل المستقر المطلوب على طبيعة مخاطر السيولة المصاحبة لتوظيفات البنك من أصول وبنود خارج الميزانية، ويتم حساب قيمة التمويل المستقر المطلوب من خلال تصنيف الاصول وبنود خارج الميزانية ضمن فئات مختلفة كما هو موضح أدناه، ثم ترجيح رصيد كل فئة بمعامل ترجيح بهدف تحديد قيمة التمويل المستقر المطلوب لكل فئة. ويتم استخدام المعاملات الملائمة للأصول وفقاً للأجل المتبقي حتى تاريخ استحقاق تلك الاصول أو مدى سيولتها ، فتأخذ الأصول ذات سيولة مرتفعة معاملات أقل مقارنةً بالأصول الأخرى الأقل سيولة التي تتطلب تمويلاً أكثر استقراراً.

#### قواعد عامة :

##### أ- معامل التمويل المستقر المطلوب للأصول المرهونة

- الأصول المرهونة لسنة أو أكثر تأخذ معامل ترجيح ١٠٠%.
- الأصول المرهونة لفترة تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة، تأخذ معامل الترجيح المعطى لذات الأصل في حال عدم رهنه، على الا يقل معامل الترجيح المعطى للأصل المرهون عن ٥٠%.
- الأصول المرهونة لأقل من ٦ أشهر تأخذ ذات معامل الترجيح المعطى لتلك الأصول في حال كونها غير مرهونة.

##### ب- عمليات التمويل المضمونة بأدوات مالية

- في حالة قيام البنك بعمليات التمويل المضمونة بأدوات مالية مثل "عمليات شراء أذون الخزانة مع الالتزام بإعادة البيع"، يتعين الاتي عند حساب قيمة التمويل المستقر المطلوب:

<sup>١٥</sup> تمثل الفرق بين القيمة التعاقدية والقيمة السوقية للأدوات المالية في حالة الأدوات المالية المباعة وفقاً للعقد مع الطرف المقابل.

- استبعاد تلك الادوات المالية في حالة عدم وجود حق ملكية المنفعة Beneficial ownership للبنك.
  - إدراج تلك الادوات المالية ضمن فئات الأصول الملائمة لها- الموضحة ادناه- ، في حالة الاحتفاظ بحق ملكية المنفعة Beneficial ownership.
- يجب على البنك عدم إضافة أي أدوات مالية حصل عليها عن تلك العمليات اذا كانت تلك الاوراق لا تظهر ضمن ميزانيتها.
- عند قيام البنك برهن أدواته المالية نتيجة القيام بالعمليات مثل "عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء" والبنك لديه حق ملكية المنفعة وتلك الادوات مدرجة ضمن ميزانية ، يجب أن يقوم البنك بأدراج تلك الادوات ضمن الفئات الملائمة لها.

ونوضح فيما يلي مكونات التمويل المستقر المطلوب ومعاملات الترحيح المقابلة لها :

#### ١/٢/٢ الأصول ذات معامل ترحيحي ٠%

- ١/١/٢/٢ النقدية : يتضمن هذا البند إجمالي رصيد النقدية بما في ذلك نقدية بالخبزينة، نقدية بالطريق، عملات معاونة، شيكات وحوالات مشتراه بالاطلاع وشيكات سياحية مشتراه.
- ٢/١/٢/٢ الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي: تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي (متضمنة فائض الاحتياطي- إن وجد)، وكذا الودائع بالعملة الأجنبية في إطار نسبة الـ ١٠% لدى البنك المركزي المصري.
- ٣/١/٢/٢ الأرصدة لدى البنك المركزي المصري ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر.

#### ٢/٢/٢ الأصول ذات معامل ترحيحي ٥%

- تشمل هذه الفئة الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة المدرجة بالمستوى الاول من بسط نسبة تغطية السيولة فيما عدا الأصول ذات معامل ترحيحي ٠% المذكورة أعلاه ببند (١/٢/٢) :
- ١/٢/٢/٢ أدوات دين متداولة في الأسواق المالية ذات وزن مخاطر صفر %: المُصدرة أو المضمونة من جهات سيادية أجنبية، بنوك مركزية أجنبية، بنك التسويات الدولية ، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأوروبي وحكومات دول الاتحاد الأوروبي، وبنوك التنمية متعددة الأطراف على أن تستوفي تلك الأدوات الشروط السابق ذكرها ضمن نسبة تغطية السيولة ببند (٤/١/١) .
- ٢/٢/٢/٢ أدوات دين متداولة مُصدرة من الدولة الأم التابع لها البنك وبعملة هذه الدولة وذلك في حالة فروع البنوك الأجنبية والبنوك التابعة لبنوك أجنبية: تتضمن على سبيل المثال السندات وأذون الخزانة وأي أدوات دين أخرى صادرة عن الجهات السيادية أو البنك المركزي للدولة الأم وذلك بغض النظر عن وزن مخاطر تلك الادوات.
- ٣/٢/٢/٢ أدوات دين متداولة مُصدرة من الجهات السيادية المصرية أو البنك المركزي المصري: تتضمن على سبيل المثال أذون الخزانة (متضمنة اذون الخزانة المرهونة ضمن عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام

بإعادة الشراء ذات فترة استحقاق متبقية لهذه العملية أقل من ٦ أشهر)، السندات الحكومية، وأي أدوات دين أخرى بالعملة المحلية والعملات الأجنبية .

#### ٣/٢/٢ الأصول ذات معامل ترجيحي ١٠%

القروض والتسهيلات الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر ويضمن اصول بذات جودة ومواصفات تلك المدرجة بالمستوى الأول ببسط "نسبة تغطية السيولة".

#### ٤/٢/٢ الأصول ذات معامل ترجيحي ١٥%

١/٤/٢/٢ الأصول غير المرهونة المدرجة بالمستوى الثاني (أ) من بسط نسبة تغطية السيولة مع إستيفاء جميع الشروط الخاصة بتلك الاصول المشار اليها ضمن نسبة تغطية السيولة وتتضمن الآتي:

- أدوات دين متداولة في الأسواق المالية ذات وزن مخاطر ٢٠%: المُصدرة أو المضمونة من جهات سيادية أجنبية ، بنوك مركزية أجنبية ، بنوك التنمية متعددة الأطراف .
- أدوات دين مُصدرة من شركات غير مالية وهيئات عامة والسندات المغطاة .

٢/٤/٢/٢ أصول سائلة عالية الجودة مرهونة لفترة أقل من ٦ أشهر.

٣/٤/٢/٢ القروض والتسهيلات الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والودائع لدى تلك الجهات ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر بخلاف ما تم إدراجه ببند (٣/٢/٢) ضمن فئة الاصول ذات معامل ترجيحي ١٠%.

#### ٥/٢/٢ الأصول ذات معامل ترجيحي ٥٠%

١/٥/٢/٢ الأصول غير المرهونة المدرجة بالمستوى الثاني (ب) من بسط نسبة تغطية السيولة مع إستيفاء جميع الشروط الخاصة بتلك الاصول المشار اليها ضمن نسبة تغطية السيولة وتتضمن الآتي:

- سندات توريق (مستثمر فيها) ناشئة عن قروض عقارات سكنية.
- أدوات دين مُصدرة من شركات غير مالية وهيئات عامة- بخلاف تلك المدرجة بالمستوى الثاني (أ) .
- أسهم عادية مُصدرة من شركات غير مالية

٢/٥/٢/٢ أصول سائلة عالية الجودة مرهونة لفترة زمنية تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة .

٣/٥/٢/٢ ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لأغراض تشغيلية وتتمثل في جميع أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك (دون البنك المركزي) وودائع تحت الطلب لدى المؤسسات المالية الأخرى .

٤/٥/٢/٢ القروض والتسهيلات المنتظمة الممنوحة للبنك المركزي، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والودائع الممنوحة لتلك الجهات ذات فترة استحقاق متبقية تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة.

٥/٥/٢/٢ القروض والتسهيلات المنتظمة (متضمنة الأوراق التجارية المخصومة) للشركات غير المالية، للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً والجهات السيادية وهيئات العامة ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة.

٦/٥/٢/٢ القروض المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة شريطة أن تكون هذه القروض وفقاً لقانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ سنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية ومضمونة بالكامل برهن عقار لأغراض سكنية وليس لأغراض تجارية، وفقاً للأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان ضمن التعليمات الرقابية بشأن "الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل".

٧/٥/٢/٢ الأصول الأخرى بخلاف الأصول السائلة عالية الجودة ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة تتضمن:

- أدوات الدين المُصدرة غير المستوفاة لإحدى شروط الأصول السائلة عالية الجودة (المستوى الأول والثاني) سواء متداولة أو غير متداولة.
- أدوات الدين المُصدرة من المؤسسات المالية سواء متداولة أو غير متداولة.
- الأصول المرهونة غير السائلة عالية الجودة.
- أي أصول أخرى ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة.

#### ٦/٢/٢ الأصول ذات معامل ترجيحي ٦٥%

القروض المنتظمة (متضمنة الأوراق التجارية المخصومة) ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر (دون تلك الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية) والتي تعطى وزن مخاطر ٣٥% فأقل وفقاً للأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان ضمن التعليمات الرقابية بشأن "الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل".

#### ٧/٢/٢ الأصول ذات معامل ترجيحي ٨٥%

١/٧/٢/٢ القروض المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر شريطة أن تكون هذه القروض وفقاً لقانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ سنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية ومضمونة بالكامل برهن عقار لأغراض سكنية وليس لأغراض تجارية، وفقاً للأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان ضمن التعليمات الرقابية بشأن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل.

٢/٧/٢/٢ القروض المنتظمة الأخرى (متضمنة الأوراق التجارية المخصومة) ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر (دون تلك الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية) والتي تُعطى وزن مخاطر أعلى من ٣٥% وفقاً للأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان ضمن التعليمات الرقابية بشأن "الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل".

٣/٧/٢/٢ أدوات دين ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر (سواء متداولة أو غير متداولة) وكذا الأسهم المتداولة في الأسواق المالية، غير المستوفيين لإحدى شروط الأصول السائلة عالية الجودة.

٤/٧/٢/٢ الذهب ومعادن نفيسة أخرى على أن تراعى التعليمات الرقابية للبنك المركزي المصري بشأن حظر المضاربة في المعادن النفيسة.

## ٨/٢/٢ الأصول ذات معامل ترجيحي ١٠٠%

١/٨/٢/٢ القروض والتسهيلات المنتظمة للبنك المركزي، للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والودائع الممنوحة لتلك الجهات ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر.

٢/٨/٢/٢ صافي قيمة عمليات المشتقات: يتم حسابها على أساس تكلفة الاستبدال<sup>١٦</sup> Replacement cost وفقاً لطريقة القيمة السوقية السائدة Marking to Market (إذا كانت تكلفة الاستبدال للمشتقات في جانب الأصول أكبر منها في جانب الالتزامات).

٣/٨/٢/٢ أصول مرهونة لمدة سنة فأكثر سواء سائلة عالية الجودة أو غير سائلة عالية الجودة.

٤/٨/٢/٢ أصول أخرى غير متضمنة في البنود السابقة مثل :

- القروض غير المنتظمة (بعد استبعاد مخصص خسائر الاضمحلال)
- الاستثمارات المالية المتمثلة في الأسهم غير المتداولة ، أرصدة محافظ تدار بمعرفة الغير، وثائق صناديق الاستثمار والمال المخصص لصناديق الاستثمار، وشهادات الإيداع (دون الصادرة عن الجهات السيادية والبنك المركزي) والاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة.
- أصول غير ملموسة (بخلاف الشهرة و أي بند تم أخذه في الاعتبار ضمن القاعدة الرأسمالية).
- أصول ضريبية مؤجلة.
- أصول ثابتة ( بعد خصم كلا من مخصص خسائر الاضمحلال ومجمع الاهلاك).
- أصول أخرى.

## ٩/٢/٢ البنود خارج الميزانية

تتمثل تلك الفئة في الالتزامات العرضية والارتباطات كالاتي:

١/٩/٢/٢ فئات ذات معامل ترجيحي ٥% :

- حدود السيولة الممنوحة من البنك ، الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية غير قابلة للإلغاء.
- خطابات ضمان واعتمادات مستنديه استيراد وكذا اعتمادات مستندية تصدير معززة - بالصافي بعد استبعاد الغطاءات النقدية.

٢/٩/٢/٢ فئات ذات معامل ترجيحي صفر % : أي التزامات عرضية أو ارتباطات أخرى.

<sup>١٦</sup> تمثل الفرق بين القيمة السوقية للأدوات المالية والقيمة التعاقدية لها وذلك في حالة الأدوات المالية المشتراه وفقاً للعقد مع الطرف المقابل.

## القسم الثالث

### المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر السيولة

تتطلب إدارة مخاطر السيولة من البنوك ألا تكتفى بمجرد الالتزام بالمتطلبات الكمية (السارية أو المزمع تطبيقها) فحسب وإنما عليها أن تعمل جاهدة لمقابلة المتطلبات النوعية بما يتوافق مع أطر الحوكمة وهيكل إدارة المخاطر لديها ويمكن الرجوع في هذا الشأن للتعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري في سبتمبر ٢٠١٤ بشأن تطوير نظم الرقابة الداخلية في البنوك ، حيث يستلزم ذلك ضرورة توافر ما يلي:

- مستويات كافية من الموارد السائلة.
- هيكل تمويل متوازن لدعم استراتيجية العمل.
- آليات وضوابط شاملة لإدارة مخاطر السيولة .

وفضلاً عما سبق، يجب ألا يتم تقييم مدى كفاية الموارد السائلة من حيث قيمة ومكونات الأصول السائلة لدى البنك فقط وإنما يجب أن يمتد هذا التقييم ليشمل كذلك مصادر التمويل والأصول الأخرى القابلة للتحويل إلى نقدية على أن يتم تضمين تلك الاعتبارات في خطة التمويل الطارئة لدى البنك.

هذا ويجب أن تشمل المتطلبات النوعية لمخاطر السيولة (على الأقل) ما يلي:

#### أ- الاستراتيجية العامة والسياسات والنظم

يجب أن تضع الإدارة العليا للبنك استراتيجية عامة وسياسات تعكس الإطار العام لإدارة مخاطر السيولة ، ونظم فعالة معتمده من مجلس الإدارة تسمح بتحديد وقياس ومتابعة والتحكم في مخاطر السيولة على مدى زمني مناسب متضمناً ذلك إدارة المخاطر خلال اليوم ، وذلك للتأكد من الاحتفاظ بمستويات ملائمة من السيولة الإضافية والإطار التمويلي على مستوى البنك ككل ، وكذا خطوط الأعمال والعملاء بالبنك ، أخذاً في الاعتبار الحدود القانونية والرقابية والفنية فيما بين البنك والكيانات التابعة له وكذا أي عوائق أو قيود قد تحول أو تُجِد من تدفق التمويل بين تلك الكيانات أو بين البنك ومصادر السيولة المتوقعة.

#### ب- أسلوب رهن الأصول

يجب أن تُحدد السياسات والنظم المعمول بها الأسلوب المتبع من قبل البنك لرهن الأصول وكيفية إدارتها وتصنيفها ما بين أصول مرهونة وأصول غير مرهونة متوافرة في جميع الأوقات خاصةً في ظل الظروف غير المواتية ، وكذا يجب تحديد الإجراءات والضوابط التي تضمن تحديد ومتابعة وإدارة كافة المخاطر المصاحبة لرهن تلك الأصول .

#### التقارير

يجب أن تُنتج نظم البنك تقارير ملائمة عن السيولة بشكل يومي ومن المفضل أن تتاح أيضاً خلال اليوم مع عرضها على الإدارة العليا للبنك .



### ج- مستويات مخاطر السيولة المقبولة

- يجب أن يُحدد ويعتمد مجلس الإدارة المستويات المقبولة لمخاطر السيولة بصورة سليمة وبما يتوافق مع استراتيجية أعمال البنك وموقفه المالي وقدراته التمويلية والتحقق من أنه قد تم توزيعها على خطوط الأعمال والأنشطة بشكل ملائم .
- وفضلاً عن الالتزام بنسبة تغطية السيولة، يتعين على كافة البنوك أن تقوم بتحديد مستوى مخاطر السيولة لديها في صورة عدد الأيام القصوى للصوص للصوص في مواجهة أزمات السيولة لمقابلة الآتي:
- حالات ضغط شديدة مُفترضة ولكن من المحتمل حدوثها (يمكن أن يتم تحديدها من خلال الخبرة التاريخية) .
  - أسوأ احتمالات حالات الضغط التي قد يتعرض لها البنك.

### د- إدارة السيولة خلال اليوم

يجب أن يقوم البنك بالإدارة النشطة لمراكز السيولة خلال اليوم، وكذا المخاطر المصاحبة لها حتى يستطيع مقابلة التزامات الدفع والتسوية المطلوبة منه خلال اليوم، لذا يجب التأكد من استطاعة البنك القيام بمقابلة التزامات الدفع والتسوية في ظل كل من الظروف العادية والظروف غير المواتية، وذلك عن طريق تحديد وترتيب الالتزامات بحسب الأولوية في السداد وقياس التدفقات النقدية اليومية المتوقعة والتنبؤ بأي صافي عجز في التمويل يتعدى الحدود اليومية الموضوعة والتي قد تحدث في أوقات مختلفة خلال اليوم .

### هـ- تنوع مصادر التمويل

يجب أن يتم التأكد من أن البنك لديه القدرة على الحصول على تمويل متنوع من حيث المصادر والآجال، كما يجب أن يكون لدى البنك القدرة على تحديد وقياس ومتابعة والتحكم في مصادر التمويل بحيث يتم تقدير التدفقات النقدية الجوهرية المتوقعة الناتجة عن المراكز داخل وخارج الميزانية.

### و- خطة الطوارئ التمويلية

يجب أن يتوافر لدى البنك خطة طوارئ تمويلية معتمدة توضح السياسات المتبعة لمواجهة أزمات السيولة، ويجب أن تتضمن خطة الطوارئ التمويلية كحد أدنى ما يلي:

- إعداد تقديرات للتدفقات النقدية (الداخلة والخارجة) وخطة لتدبير السيولة اللازمة ومصادر التمويل في ظل الظروف العادية والظروف غير المواتية للسوق في ضوء مجموعة متنوعه من السيناريوهات تشمل كافة الظروف المحتملة وذلك من خلال:

- إعداد وتحليل تقديرات كمية للتدفقات النقدية الناشئة عن البنود داخل وخارج الميزانية والآثار المترتبة عليها.
- التوافق بين مصادر التدفقات النقدية المتوقعة واستخداماتها.
- وضع مؤشرات إنذار مبكر يتم إعدادها مسبقاً للتنبؤ بأي أزمات سيولة محتملة.
- وضع استراتيجية للتعامل مع أزمات السيولة والتي يجب أن تتضمن كحد أدنى ما يلي:
- هيكل محدد للإدارة يضمن التناسق واتخاذ القرارات السليمة على مستوى الإدارات المختلفة .

- إجراءات تضمن دقة المعلومات وضمان وصولها لإدارة البنك في الوقت المناسب بما يمكنها من سرعة اتخاذ القرارات على المستوى الفني والاستراتيجي .
- التحديد الواضح للمهام والأدوار بغرض تحديد ما هو متوقع من كل شخص في البنك عند التعرض للأزمات مع التأكد من الفصل التام بين تلك المهام.
- المحافظة على علاقة قوية مع كافة الأطراف الرئيسية والأطراف المقابلة التي تتعامل مع البنك في الأنشطة المتعلقة بتقديم التمويل والسيولة والمقرضين ، وأنشطة المتاجرة والأنشطة خارج الميزانية ، والتي يمكن أن يعتمد عليها البنك في توفير السيولة في ظل الظروف غير المواتية.
- الإجراءات المحددة مسبقاً التي يجب أن تتخذها الإدارة وتبويبها بحسب التأثير الذي تُحدثه (من حيث المدى ، السرعة ، التكلفة ، ...الخ) . وذلك لمساعدة مُتخذي القرار بمجموعة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها وفقاً للظروف والمواقف المختلفة .

#### ▪ وجود خطة لتوفير مصادر احتياطية للسيولة تتضمن ما يلي:

- تحديد مصادر متنوعة من السيولة الاحتياطية بالعملة المحلية والعملة الأجنبية (مصادر محلية أو خارجية).
- التحديد الدقيق لحجم التمويل الذي يُمكن للبنك الحصول عليه من هذه المصادر، والشروط اللازمة للحصول على هذا التمويل (مثل وجود إخطار سابق....الخ).
- يجب أن يكون لدى البنك خطة طوارئ تمويلية بديله للأوقات التي لا تكون فيها الحدود الاحتياطية متاحة.
- يجب أن يتم تحديد الظروف والأعراض التي يتم من أجلها إنشاء حدود تمويل مُلزمة مع الطرف المقابل (يدفع البنك عليها عمولات) بحيث تكون متاحة في ظل الظروف غير المواتية إذا لم يستطع البنك الحصول على التسهيلات غير المُلزمة.

#### ز- سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة

يجب أن يتوافر لدى البنك سياسات موثقة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة بهدف إدارة مخاطر السيولة، ويجب ان تتضمن تلك السياسات على الأقل ما يلي :

- تعريف لمخاطر السيولة، مصادرها وتأثيراتها قصيرة وطويلة الأمد ، ودرجة تداخلها مع المخاطر الأخرى في البنك.
- منهجية التطبيق على أساس فردي/مجمع، وتحت كل من الظروف العادية وغير المواتية.
- الهيكل التنظيمي لإدارة مخاطر السيولة (متضمناً المسؤوليات والمهام والواجبات في هذا الشأن) وذلك في إطار نموذج خطوط الدفاع الثلاثية<sup>١٧</sup>.
- نظم وطرق قياس مخاطر السيولة فيما يخص كل من البنود داخل وخارج الميزانية.
- إجراءات تحديد فائض السيولة الإضافي المطلوب في ظروف العمل العادية وغير العادية.
- الإطار العام لمستوى وحدود مخاطر السيولة المقبولة.
- وصف لنظام المعلومات والتقارير الخاصة بإدارة مخاطر وحدود السيولة بين المستويات الإدارية المختلفة .

<sup>١٧</sup> تتمثل خطوط الدفاع الثلاثية في كل من القائمين على إدارة الأعمال، وإدارة المخاطر، وإدارة المراجعة الداخلية.

- سلطات ومسئوليات الإدارات واللجان المعنية.
- وصف لخطة الطوارئ التمويلية .
- وصف لاختبارات التحمل المتبعة بشأن مخاطر السيولة .

### ح- إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا

- يجب أن يقوم مجلس الإدارة بالآتي كحد أدنى فيما يخص إدارة السيولة:
  - التأكد من وجود سياسة خاصة بإدارة السيولة تتضمن كافة الإجراءات والضوابط اللازمة لذلك بما يتوافق مع الاستراتيجية العامة للبنك.
  - تحديد مستوى مخاطر السيولة المقبول ضمن الإطار العام للمخاطر المعتمد من مجلس الإدارة والمدعم باختبارات التحمل التي أجريت على خطة العمل .
  - تحديد الأشخاص الرئيسيين المسند إليهم مهمة إدارة مخاطر السيولة بالبنك.
  - قيام لجان البنك الداخلية ( مثل لجنة إدارة الأصول والالتزامات ولجنة المخاطر ) بمسئولية التأكد من فاعلية نظم إدارة مخاطر السيولة بما يتفق مع الإطار العام للمخاطر ، بالإضافة إلى التأكد من أن نظم القياس المطبقة تقوم بتحديد وقياس حجم مخاطر السيولة المعرض لها البنك بدقة ، وأن نظام التقارير المُتبع يعطى صورة دقيقة وشاملة عن حجم تلك المخاطر ومصادرها.
  - التأكد من الالتزام بالإطار العام للمخاطر بما في ذلك مستوى المخاطر المقبول.
- يجب أن تقوم الإدارة العليا بالآتي على الأقل فيما يخص إدارة السيولة :
  - مراقبة مخاطر السيولة بشكل يومي وعلى فترات طويلة الأجل .
  - التأكد من توافر سيولة كافية لدى البنك وذلك في ضوء مستوى المخاطر المقبول والمعتمد من مجلس الإدارة.
  - مراجعة المعلومات الخاصة بتطورات أوضاع السيولة والإقرار عنها لمجلس الإدارة بصفة دورية.
  - التأكد من كفاية نظم الرقابة الداخلية لدى البنك لضمان نزاهة عملية إدارة المخاطر التي تُقيم على الأقل سنويا وبشكل مستقل من قبل وحدة المراجعة الداخلية .
  - مراجعة وتحديث السيناريوهات والافتراضات الخاصة باختبارات التحمل وأخذ نتائج تلك الاختبارات في الاعتبار عند إدارة مخاطر السيولة وبالسياسة الخاصة بإدارة السيولة.

### ط- نظم قياس مخاطر السيولة، الإجراءات والأساليب

- يجب أن تتناول نظم قياس وإجراءات وأساليب إدارة مخاطر السيولة (على الأقل) ما يلي :
  - تحديد للمصادر والمسببات التي تنشأ عنها مخاطر السيولة لدى البنك .
  - أساليب قياس ومتابعة والتحكم في مخاطر السيولة، أخذاً في الاعتبار درجة التعقد والتداخل مع المخاطر الأخرى ، على أن يتم تحديث تلك الأساليب وفقاً للتغير الذي قد يطرأ على منتجات البنك وهيكل مخاطرة.
  - كيفية توزيع المسؤوليات بين مختلف الإدارات المعنية بعملية إدارة مخاطر السيولة بما يتماشى مع السياسة الموضوعية لمخاطر السيولة ، وبصفة عامة تُعد إدارة الخزانة مسئولة عن إدارة مخاطر السيولة لدى البنك ، بينما

تتمثل مسؤولية الإدارة المالية في الاقرار عن السيولة بالإضافة إلى إدارة المخاطر المعنية بالرقابة على مخاطر السيولة وفقاً للسياسات الخاصة بها لدى البنك و تعليمات البنك المركزي المصري في هذا الشأن .

- شمول نظام القياس على الأرصدة بالعملة الأجنبية المختلفة لتقليل تركيز التوظيفات بالعملة الأجنبية وتأثيرها المستمر على مخاطر السيولة وفقاً لمستوى مخاطر السيولة المقبول في ظل الظروف غير المواتية .

#### ي- نظام حدود لمخاطر السيولة

يجب أن يضع البنك حدود لمخاطر السيولة تتماشى مع طبيعة النشاط ودرجة تعقد بنود المركز المالي والاطار الكلى لمخاطر السيولة، ويجب مراجعة هذه الحدود بصفة دورية وأن يتم تعديلها في حالة تغير الظروف أو مستوى المخاطر المقبول لدى البنك في ظل الظروف غير المواتية ، وفي حالة تجاوز الحدود الموضوعه فإن ذلك يكون مؤشراً على زيادة حجم المخاطر لدى البنك أو عدم فعالية نظام إدارة المخاطر لديه .

يجب أن يتضمن نظام الحدود ما يلي كحد أدنى:

- حدود لفجوات التدفقات النقدية الداخلة / الخارجة في الفترات الزمنية المختلفة.
- عدد الأيام القصوى التي يستطيع البنك تحملها في ظل الظروف غير المواتية في ضوء نتائج اختبارات التحمل .
- رأس المال الإضافي المحتفظ به فوق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السيولة.
- حدود التركيز فيما يتعلق بالتمويل .
- نسب التركيز لعمليات إعادة التمويل .
- الالتزامات المستقرة وغير المستقرة .
- الالتزامات الناشئة عن البنود خارج الميزانية .
- الأصول المرهونة كنسبة إلى إجمالي التمويل الممنوح للعملاء .

#### ك- مؤشرات الإنذار المبكر

يجب أن يسترشد البنك بمجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر والتي تساعد في عملية تحديد وإدارة الأحداث المتعلقة بمخاطر السيولة، ويمكن أن تأخذ تلك المؤشرات شكل كمي أو نوعي، وفيما يلي بعض المؤشرات وفقاً لحجم وتعقد أنشطة البنك :

- النمو المتزايد في الأصول وخاصة عندما يكون التمويل من خلال التزامات غير مستقرة.
- وجود تركيزات عالية في كل من الأصول والالتزامات .
- انخفاض المتوسط المرجح لأجل الالتزامات.
- تدهور حاد في مستوى كل من الإيرادات أو جودة الأصول، والوضع المالي الكلى.
- انخفاض سعر سهم البنك في سوق الأدوات المالية.
- انخفاض وتدهور درجة التقييم الائتماني للبنك.
- ارتفاع تكاليف التمويل للبنك سواء من المؤسسات المالية أو العملاء.
- ارتفاع مستوى الديون غير المنتظمة.
- قيام المراسلين بإلغاء أو تخفيض الحدود الائتمانية الممنوحة للبنك.

- زيادة معدل سحب ودائع العملاء.
- زيادة عمليات السحب النقدية من الفروع.
- وجود صعوبات في الحصول على تمويل طويل الأجل.
- صعوبة إعادة تمويل وتجديد الالتزامات قصيرة الأجل.
- الانطباع السيء عن أداء البنك وما يترتب على ذلك من زيادة مخاطر السمعة.

## ل- اختبارات التحمل

تُعتبر اختبارات التحمل أداة هامة و جزءاً أساسياً من النظم الداخلية لإدارة المخاطر لدي البنك ، ومن ثم يجب إجراء تلك الاختبارات بصفة دورية (على الأقل سنوياً) وذلك وفقاً لمتطلبات الدعامة الثانية من مقررات بازل II ، أو عند وجود اي ظرف يستدعي إجرائها بصورة فورية، وتستخدم تلك الاختبارات بهدف تقييم مدى قدرة البنك على الصمود في مواجهة أزمات السيولة وذلك على النحو التالي:

- اختبارات تحمل قاسية ولكن يمكن حدوثها.
- اختبارات تحمل في ظل أسوأ الحالات المحتملة .

وترتكز تلك الاختبارات بالأساس على الحد الأدنى لنسب السيولة الجديدة وكذا على مسببات المخاطر التي قد تؤدي إلى تدفقات نقدية خارجة أو تدبذب في التدفقات النقدية الداخلة. وعند إجراء البنك لاختبارات التحمل، يجب أن يضع البنك الافتراضات الملائمة الخاصة بفئات المخاطر التالية بحسب طبيعة وحجم نشاط البنك:

- مخاطر تمويل التجزئة
- مخاطر تمويل الشركات
- مخاطر البنود خارج الميزانية
- مخاطر انخفاض التصنيف الائتماني للبنك
- مخاطر أسعار الصرف
- مخاطر عدم الحصول على تمويل خارجي
- مخاطر السمعة
- المخاطر خلال اليوم
- مخاطر انخفاض أسعار الأصول المتداولة
- مخاطر الأصول غير المتداولة

وفي إطار افتراضات مخاطر تمويل التجزئة والشركات يجب التفرة - للأغراض الداخلية - بين التمويل المستقر والتمويل غير المستقر وفقاً لخصائص محده مثل مدة العلاقة مع البنك ، طبيعة الحساب (لأغراض تشغيلية أو غير تشغيلية)، طبيعة الطرف المقابل بالنسبة لتمويل الشركات (القطاع المالي/ القطاع غير المالي/ الشركات الصغيرة والمتوسطة) .

ويجب إخطار البنك المركزي المصري بآلية التقييم الداخلي الذي تم على أساسها الفصل بين التمويل المستقر وغير المستقر وكذا إخطاره بأي تغيير جوهري قد يطرأ في هذا السياق .  
كما يجب أن يقوم البنك بمراجعة الافتراضات التي يُبنى عليها الهيكل الاستراتيجي للتمويل (على الأقل سنوياً) وبصفة أكثر دورية إذا تطلب الأمر ذلك بهدف التأكد من أن مخاطر السيولة لا تزال في إطار المستوى المقبول والمحدد من قبل البنك .

#### م- الإفصاح

يجب أن يقوم البنك بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بوضع السيولة وإطار إدارة مخاطر السيولة لديه للأطراف المعنية على أساس ربع سنوي بما يتماشى مع قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس الصادره عن البنك المركزي المصري في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٨ حتى يتسنى لتلك الأطراف أن تُقيم مدى سلامة أوضاع السيولة لديه، وفاعلية إطار إدارة تلك المخاطر. ويجب أن تتضمن تلك المعلومات كحد أدني ما يلي :

- الهيكل التنظيمي وإطار إدارة مخاطر السيولة وأية معلومات نوعية أخرى متعلقة بوضع السيولة بالبنك (مثل: مدى تنوع مصادر الأموال، الأساليب الفنية المستخدمة لتخفيف مخاطر السيولة، ...الخ).
- معلومات كمية عن وضع السيولة لدى البنك (مثل حجم ومكونات نسبة تغطية السيولة والبنود داخل وخارج الميزانية موزعة على آجال الاستحقاق المختلفة...الخ) .

**المرفقات**

**جدول رقم (١)**

**نسبة تغطية السيولة**

**(الأصول السائلة عالية الجودة/ صافي التدفقات النقدية الخارجة)**

(١) البسط: الأصول السائلة عالية الجودة:

كافة الأدوات المالية المدرجة في بسط النسبة يجب ان تكون غير مرهونة، ولا يوجد قيود (قانونية أو غير قانونية) على البنك عند تسيلها.

معامل الترجيح	البند	المستوى الاول	1
100%		النقدية	١,١
100%		أرصدة احتياطيها لدى البنك المركزي المصري	٢,١
100%		ودائع لمدة ليلة واحدة لدى البنك المركزي المصري	٣,١
		أدوات دين متداولة في الأسواق المالية ذات وزن مخاطر صفر %:	٤,١
100%		مُصدرة أو مضمونة من جهات سيادية أجنبية	١,٤,١
100%		مُصدرة أو مضمونة من بنوك مركزية أجنبية	٢,٤,١
100%		مُصدرة أو مضمونة من بنك التسويات الدولية ، صندوق النقد الدولي ، البنك المركزي الأوروبي وحكومات دول الاتحاد الأوروبي ، بنوك التنمية متعددة الأطراف	٣,٤,١
100%		أئون خزانة وأدوات دين متداولة مُصدرة من الحكومة المصرية أو البنك المركزي المصري بالعملة المحلية	٥,١
100%		أئون خزانة وأدوات دين متداولة مُصدرة من الحكومة المصرية أو البنك المركزي المصري بالعملة الأجنبية	٦,١
100%		أدوات دين متداولة مُصدرة من الدولة الأم التابع لها البنك وعملة هذه الدولة (في حالة فروع البنوك الأجنبية والبنوك التابعة لبنوك أجنبية)	٧,١
		<b>إجمالي المستوى الأول</b>	
		<b>المستوى الثاني (يعتد حد أقصى ٤٠% من بسط النسبة - بعد تطبيق معاملات الترجيح)</b>	<b>2</b>
		<b>المستوى الثاني (أ)</b>	١,٢
		أدوات دين متداولة في الأسواق المالية ذات وزن مخاطر ٢٠%:	١,١,٢
85%		مُصدرة أو مضمونة من جهات سيادية أجنبية	١,١,١,٢
85%		مُصدرة أو مضمونة من بنوك مركزية أجنبية	٢,١,١,٢
85%		مُصدرة أو مضمونة من بنوك التنمية متعددة الأطراف	٣,١,١,٢
85%		أدوات دين مُصدرة من شركات وهيئات عامة	٢,١,٢

85%	سندات مغطاة	٣,١,٢
	<b>المستوى الثاني (ب) (بعند بحد أقصى ١٥% من بسط النسبة - بعد تطبيق معاملات الترجيح)</b>	٢,٢
75%	سندات توريق مستثمر فيها ناشئة عن قروض عقارية لأغراض سكنية	١,٢,٢
50%	أدوات دين مُصدرة من شركات وهيئات عامة (بخلاف تلك المدرجة بالمستوى الثاني (أ))	٢,٢,٢
50%	أسهم عادية	٣,٢,٢
	<b>إجمالي المستوى الثاني (أ + ب)</b>	
	<b>إجمالي قيمة الأصول السائلة عالية الجودة = المستوى الأول + المستوى الثاني</b>	
<b>(٢) المقام: صافي التدفقات النقدية الخارجة</b>		
معامل الترجيح	البند	
	<b>التدفقات النقدية الخارجة</b>	<b>٣</b>
	ودائع الأفراد والمنشآت (متناهية الصغر - الصغيرة جداً):	1.3
	ودائع ليس لها تاريخ استحقاق والودائع ذات أجل استحقاق متبقي ٣٠ يوم فأقل	1.1.3
10%	- ودائع مستقرة	1.1.1.3
15%	- ودائع أقل استقراراً	2.1.1.3
0%	شهادات الادخار ذات أجل استحقاق متبقي ٣٠ يوم فأقل	2.1.3
0%	الودائع/ شهادات الادخار ذات أجل استحقاق متبقي أكثر من ٣٠ يوم	3.1.3
-	التمويل غير المضمون (الودائع ، القروض والتسهيلات ،...) الممنوح من كافة الجهات بخلاف الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً: (التي ليس لها تاريخ استحقاق أو التي تستحق خلال ٣٠ يوم)	2.3
25%	ودائع كافة المؤسسات لأغراض تشغيلية (تشمل البنوك والبنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى والشركات غير المالية ،.....)	1.2.3
	التمويل غير المضمون (ودائع ليست لأغراض التشغيل ، القروض والتسهيلات ،..) الممنوح من الجهات التالية:	2.2.3
40%	الشركات غير المالية	1.2.2.3
40%	الجهات السيادية المصرية والأجنبية	2.2.2.3
40%	الهيئات العامة	3.2.2.3
40%	البنك المركزي المصري والبنوك المركزية الأجنبية	4.2.2.3
40%	بنوك التنمية متعددة الاطراف	5.2.2.3
100%	التمويل غير المضمون (ودائع ليست لأغراض التشغيل ، القروض والتسهيلات ، ..) الممنوح من مؤسسات أخرى (بخلاف المذكورة ببند ٢,٢,٣) منها بنوك ، مؤسسات مالية أخرى (فيما عدا البنوك المركزية)	3.2.3



100%	السندات المصدرة من البنك ذاته (غير المضمونة) - بغض النظر عن حائزها - التي تستحق خلال ٣٠ يوم	3.3
0%	التمويل غير المضمون (الودائع ، القروض والتسهيلات ،السندات المصدرة ،...) الممنوح من الجهات المذكورة ضمن بند (2.3) والتي تستحق بعد ٣٠ يوم	4.3
-	ما يستحق خلال ٣٠ يوم من التمويل المضمون الممنوح للبنك (مثل القروض ، التسهيلات الائتمانية ، السندات المصدرة من البنك ذاته ، ..)	٥,٣
0%	التمويل المقدم من البنك المركزي المصرى - بغض النظر عن نوع الضمانة - والتمويل المقدم من أي طرف مقابل بضمان أدوات مالية بذات مواصفات وجودة أصول المستوى الأول من بسط النسب	١,٥,٣
15%	التمويل المقدم من أي طرف مقابل بضمان أدوات مالية بذات مواصفات الأصول بالمستوى الثاني (أ) من بسط النسبة	٢,٥,٣
25%	التمويل المقدم من جهات سيادية مصرية أو بنوك التنمية متعددة الاطراف بضمان أدوات مالية ليست بجودة تلك المدرجة بالمستوى الأول أو المستوى الثاني (أ) من بسط النسبة	3.5.3
25%	التمويل المقدم من أي طرف مقابل (بخلاف الجهات سيادية مصرية أو بنوك التنمية متعددة الاطراف) بضمان سندات توريق مستثمر فيها ناشئة عن قروض عقارات سكنية بجودة ومواصفات تلك المدرجة بالمستوى الثاني (ب) من بسط النسبة	4.5.3
50%	التمويل المقدم من أي طرف مقابل (بخلاف الجهات السيادية المصرية أو بنوك التنمية متعددة الاطراف) بضمان أدوات مالية بذات مواصفات وجودة الأصول المدرجة بالمستوى الثاني (ب) من بسط النسبة بخلاف سندات توريق مستثمر فيها ناشئة عن قروض عقارات سكنية	5.5.3
100%	عمليات التمويل المضمونة الأخرى	6.5.3
100%	صافى التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن عقود المشتقات	6.3
	<u>التزامات عرضية وارتباطات</u>	7.3
	<u>الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية غير القابلة للإلغاء وحدود السيولة الممنوحة للجهات الآتية:</u>	1.7.3
5%	حدود السيولة والائتمان الممنوحة للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً	1.1.7.3
10%	حدود الائتمان للشركات غير المالية ، الهيئات العامة ،الجهات السيادية البنوك المركزية ، بنوك التنمية متعددة الأطراف	2.1.7.3
30%	حدود السيولة للشركات غير المالية ، الهيئات العامة ، الجهات السيادية ، البنوك المركزية ، بنوك التنمية متعددة الأطراف	3.1.7.3
40%	حدود السيولة والائتمان للبنوك	4.1.7.3
40%	حدود الائتمان الممنوحة لمؤسسة مالية (بخلاف البنوك)	5.1.7.3
100%	حدود السيولة الممنوحة لمؤسسات مالية (بخلاف البنوك)	٦,١,٧,٣
100%	حدود السيولة والائتمان لجهات أخرى	7.1.7.3
5%	الجزء غير المستخدم من حدود الائتمان القابلة للإلغاء	٢,٧,٣
5%	خطابات ضمان	٣,٧,٣

5%	اعتمادات مستنديه استيراد واعتمادات تصدير معززة	4.7.3
100%	أى التزامات عرضية وارتباطات أخرى	5.7.3
100%	التدفقات النقدية الخارجة الأخرى التى تستحق خلال ٣٠ يوم	8.3
	<b>إجمالى التدفقات النقدية الخارجة</b>	
	<b>التدفقات النقدية الداخلة</b>	<b>4</b>
	(يعتد بالقيمة الأقل من: إجمالى التدفقات النقدية الداخلة ، ٧٥% من إجمالى التدفقات النقدية الخارجة)	
50%	تدفقات داخلة من القروض والتسهيلات المنتظمة الممنوحة للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً	1.4
	<u>تدفقات داخلة من القروض والتسهيلات المنتظمة الممنوحة للجهات التالية:</u>	2.4
50%	الشركات غير المالية	1.2.4
50%	الجهات السيادية وبنوك التنمية متعددة الأطراف	2.2.4
50%	الهيئات الهامة	3.2.4
100%	البنوك ، المؤسسات المالية الأخرى ، البنوك المركزية	4.2.4
0%	<u>عمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع التى تستحق خلال ٣٠ يوم</u>	3.4
0%	الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية وحدود السيولة غير القابلة للإلغاء الممنوحة للبنك ذاته من أى جهة بخلاف البنك المركزى المصرى	4.4
100%	الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية وحدود السيولة غير القابلة للإلغاء الممنوحة للبنك ذاته من البنك المركزى المصرى	5.4
	<u>ودائع لدى بنوك (بخلاف البنك المركزى) ومؤسسات مالية أخرى (التي تستحق خلال ٣٠ يوم أو ليس لها تاريخ استحقاق)</u>	6.4
0%	لأغراض تشغيلية	1.6.4
100%	ليست لأغراض تشغيلية	2.6.4
100%	ودائع لدى البنك المركزى- بخلاف الأرصدة الاحتياطية و الودائع لمدة ليلة واحدة - ذات فترة استحقاق متبقية ٣٠ يوم فأقل	7.4
100%	صافى التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة للمشتقات	8.4
100%	التدفقات النقدية الداخلة الأخرى التى تستحق خلال ٣٠ يوم	9.4
	<b>إجمالى التدفقات النقدية الداخلة</b>	
	<b>صافى التدفقات النقدية الخارجة = اجمالى التدفقات النقدية الخارجة - التدفقات النقدية الداخلة (٢)</b>	
	<b>نسبة تغطية السيولة</b>	

جدول رقم (٢)

أ - البسط : قيمة التمويل المستقر المتاح

معامل الترجيح	البند	
	الالتزامات وحقوق الملكية ذات معامل ترجيحي ١٠٠%	١
	القاعدة الرأسمالية	١,١
100%	الشريحة الاولى	١,١,١
100%	الشريحة الثانية	٢,١,١
100%	أدوات رأسمالية أخرى ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر	٢,١
100%	الالتزامات الأخرى والودائع والقروض الممنوحة للبنك ( مضمونة وغير مضمونة ) ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر	٣,١
	ودائع الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جدا التي ليس لها تاريخ استحقاق والودائع الأخرى ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة	٢
90%	ودائع مستقرة	١,٢
85%	ودائع أقل استقراراً	٢,٢
	الالتزامات ذات معامل ترجيحي ٥٠%	٣
50%	ودائع لأغراض تشغيلية	١,٣
50%	التمويل الممنوح (تتضمن ودائع) من الشركات غير المالية ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة	٢,٣
50%	التمويل الممنوح (الودائع ، القروض والتسهيلات ،.....) من الجهات السيادية المصرية والأجنبية، والهيئات العامة وبنوك التنمية متعددة الأطراف ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة	٣,٣
50%	التمويل الممنوح (الودائع ، القروض والتسهيلات ،.....) من البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ذات فترة استحقاق متبقية تتراوح بين ٦ أشهر و أقل من سنة	٤,٣
50%	مصادر تمويل أخرى ذات فترة استحقاق متبقية تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة	٥,٣
	الالتزامات ذات معامل ترجيحي ٠%	٤
0%	التمويل الممنوح (الودائع ، القروض والتسهيلات ،.....) من البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ اشهر	١,٤
0%	مصادر تمويل أخرى ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر	٢,٤
0%	صافي قيمة عمليات المشتقات	٣,٤
0%	الالتزامات الأخرى التي ليس لها تاريخ استحقاق.	٤,٤
	إجمالي التمويل المستقر المتاح (أ)	٥

ب - المقام : قيمة التمويل المستقر المطلوب

معامل الترجيح	البند	
	الأصول ذات معامل ترجيحى ٠%	٦
0%	النقدية	١,٦
0%	الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي	٢,٦
0%	الأرصدة لدى البنك المركزي المصري ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر	٣,٦
	الأصول ذات معامل ترجيحى ٥%	٧
	تتمثل فى الاصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة والمدرجة بالمستوى الاول من بسط نسبة تغطية السيولة فيما عدا الاصول ذات معامل ترجيح ٠% المذكورة ببند ٦	
	أدوات دين متداولة فى الأسواق المالية ذات وزن مخاطر صفر %	١,٧
5%	مُصدرة أو مضمونة من جهات سيادية أجنبية	١,١,٧
	مُصدرة أو مضمونة من بنوك مركزية أجنبية	٢,١,٧
	مُصدرة أو مضمونة من بنك التسويات الدولية ، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأوروبي وحكومات دول الاتحاد الأوروبي، بنوك التنمية متعددة الأطراف	٣,١,٧
5%	أدوات دين متداولة مُصدرة من الدولة الأم التابع لها البنك وبعملة هذه الدولة (في حالة فروع البنوك الأجنبية والبنوك التابعة لبنوك أجنبية)	٢,٧
5%	ادوات دين متداولة مُصدرة من الجهات السيادية المصرية او البنك المركزي المصري بالجنيه المصري	٣,٧
5%	ادوات دين متداولة مُصدرة من الجهات السيادية المصرية او البنك المركزي المصري بالعملة الأجنبية	٤,٧
	الأصول ذات معامل ترجيحى ١٠%	٨
10%	القروض والتسهيلات الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر وبضمان اصول بذات جودة ومواصفات تلك المدرجة بالمستوى الأول ببسط "نسبة تغطية السيولة".	١,٨
	الأصول ذات معامل ترجيحى ١٥%	٩
	الأصول المدرجة بالمستوى الثاني (أ) من بسط نسبة تغطية السيولة	١,٩
	أدوات دين متداولة فى الأسواق المالية ذات وزن مخاطر ٢٠%	١,١,٩
15%	مُصدرة أو مضمونة من جهات سيادية أجنبية	١,١,١,٩
	مُصدرة أو مضمونة من بنوك مركزية أجنبية	٢,١,١,٩
	مُصدرة أو مضمونة من بنوك التنمية متعددة الأطراف	٣,١,١,٩
15%	أدوات دين مُصدرة من شركات غير مالية وهيئات عامة	٢,١,٩
15%	سندات مغطاة	٣,١,٩
15%	أصول سائلة عالية الجودة مرهونة لفترة زمنية أقل من ٦ أشهر	٤,١,٩
15%	القروض والتسهيلات الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى والودائع لدى تلك الجهات ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر بخلاف ما تم إدراجه ببند (١,٨)	٢,٩

	الأصول ذات معامل ترجيحي ٥٠%	١٠
	<b>الأصول المدرجة بالمستوى الثاني (ب) من بسط نسبة تغطية السيولة:</b>	١,١٠
50%	سندات توريق مستثمر فيها ناشئة عن قروض عقارية لأغراض سكنية	١,١,١٠
	أدوات دين مُصدرة من شركات غير مالية وهيئات عامة	٢,١,١٠
	أسهم عادية مُصدرة من شركات غير مالية	٣,١,١٠
50%	أصول سائلة عالية الجودة مرهونة لفترة زمنية تتراوح بين ٦ اشهر وأقل من سنة	٢,١٠
50%	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لأغراض تشغيلية	٣,١٠
50%	القروض والتسهيلات المنتظمة للبنك المركزي، للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والودائع الممنوحة لتلك الجهات ذات فترة استحقاق متبقية تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة	٤,١٠
50%	القروض والتسهيلات المنتظمة للشركات غير المالية، للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جدا والجهات السيادية والهيئات العامة ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة	٥,١٠
50%	القروض المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة	٦,١٠
50%	الأصول الأخرى بخلاف الأصول السائلة عالية الجودة ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة	٧,١٠
	<b>الأصول ذات معامل ترجيحي ٦٥%</b>	١١
65%	القروض المنتظمة ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر (دون تلك الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية) والتي تعطى وزن مخاطر ٣٥% فاقل وفقا للأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان	١,١١
	<b>الأصول ذات معامل ترجيحي ٨٥%</b>	١٢
85%	القروض المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر	١,١٢
85%	القروض المنتظمة الأخرى ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر والتي تعطى وزن مخاطر أعلى من ٣٥% وفقا للأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان	٢,١٢
85%	أدوات دين ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر (سواء متداولة أو غير متداولة) وكذا الأسهم المتداولة في الاسواق المالية ، غير المستوفيين لإحدى شروط الأصول السائلة عالية الجودة	٣,١٢
85%	الذهب ومعادن نفيسة أخرى	٤,١٢
	<b>الأصول ذات معامل ترجيحي ١٠٠%</b>	١٣
100%	القروض والتسهيلات المنتظمة للبنك المركزي ، للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والودائع الممنوحة لتلك الجهات ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر	١,١٣
100%	صافي قيمة عمليات المشتقات	٢,١٣
100%	أصول مرهونة لمدة سنة فأكثر	٣,١٣
100%	أصول أخرى غير متضمنة في البنود السابقة	٤,١٣
	<b>التزامات عرضية أو ارتباطات</b>	١٤
5%	حدود السيولة والجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية	١,١٤
5%	خطابات ضمان	٢,١٤
5%	اعتمادات مستنديه استيراد واعتمادات تصدير معززة	٣,١٤
0%	التزامات عرضية وارتباطات أخرى	٤,١٤
	إجمالي التمويل المستقر المطلوب (ب)	١٥
	نسبة صافي التمويل المستقر (أ/ب)	16

